

- "ان التعليم والقضاء ركيزتان اساسيتان لمستقبل الديمقراطية والاصلاح السياسي والاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة".

من كلمة لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين خلال زيارة لوزارة العدل بتاريخ 2004/4/30

محاور العرض

- الاهداف العامة لاستراتيجية تطوير القضاء .
- محاور التطوير في الجهاز القضائي.
- خطط العمل والانجاز في كل محور.

الاهداف العامة لخطة التطوير القضائي

- **تعزيز استقلال القضاء وضمان تنافسيته وانسجامه مع افضل الممارسات العالمية.**
- **تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة العدل(وتشمل المعهد القضائي ومديرية التفتيش) لتمكينها من القيام بوظائفها.**
- **تأمين التشريعات والكوادراللازمة للعمل القضائي لزيادة الفعالية.**
- **تأمين الخدمات والدعم الفعال لجميع الشركاء في عملية التقاضي لتعزيز قدرة كل منهم على القيام بدوره في خدمة العدالة.**

الرؤية الاستراتيجية لتطوير الجهاز القضائي 2004-2006

تحسين الأداء العام للجهاز القضائي في الاردن و تعزيز دوره في دعم المجتمع المدني وتنافسية الاقتصاد الأردني والحفاظ في الوقت نفسه على استقلالية هذا الجهاز و نزاهته.

محاور استراتيجية تطوير القضاء

- تعزيز النزاهة والاستقلال القضائي.
- تطوير كفاءة الجهاز القضائي وقابلية الاعتماد عليه.
- تقليل الطلب على المحاكم.
- تعزيز التفتيش والرقابة.
- تعزيز البنية التحتية للمحاكم وتسهيل الوصول للعدالة.
- بناء قدرة مؤسسية للوزارة.
- أتمتة وحوسبة وظائف وزارة العدل والسلطة القضائية.
- تطوير الموارد البشرية من القضاة وأعوانهم.
- رفع كفاءة الخدمات التي تقدمها دوائر: الادعاء العام, كاتب العدل, التنفيذ, الشرطة, وضبط التبليغات وعمل المحضرين.
- بناء علاقات مع الشركاء المعنيين مثل نقابة المحامين وكليات الحقوق.
- المراجعة المستمرة للقوانين وتطبيقاتها.

محورتعزيز النزاهة والاستقلال القضائي

- تطوير أسس ومؤشرات تتفق مع المعايير الدولية لتعزيز الاستقلال القضائي.
- ازالة العوامل الداخلية والخارجية التي من شأنها المس بالاستقلال القضائي.
- تأمين الانظمة والكوادر المدربة للقيام باستطلاعات توفر معلومات منتظمة ودورية حول استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها ومقارنتها بالمعايير المشابهة دوليا .
- نشر الوعي العام حول المحافظة على استقلال القضاء.
- مراجعة نظام المساءلة وتفعيل انظمة المراقبة والمتابعة لزيادة الشفافية ونشر المعلومات المتعلقة بالقضاء وأحكامه من خلال الوسائل الالكترونية.
- دعم القدرة المؤسسية للمجلس القضائي وهيكلة وظائفه .

الانجازات

- 1- تم اعداد مسودة مدونة قواعد سلوك قضائي ويجري العمل على وضع مدونة قواعد سلوك للجهاز الاداري.
- 2- تم تنفيذ دراسات مسحية لاستطلاع انطباع كل من : القضاة, المحامين , الاجهزة الادارية في المحاكم, الجمهور, مراجعي المحاكم,ضحايا الجرائم عن درجة نزاهة وحياد واستقلال الجهازالقضائي لتوفير المعلومات اللازمة لمتخذ القرار والكشف عن النواحي التي تحتاج الى تطوير وبناء ومعالجتها.

- تم تشكيل لجنة لمراجعة قواعد المساءلة في قانون استقلال القضاء وتقديم توصياتها لضمان وجود آلية مساءلة قادرة على القيام بالدور المناط بها بكل شفافية وعدالة وحياد ونزاهة وانهت اللجنة عملها وهي بصدد تقديم تقريرها وتوصياتها في هذا الخصوص.
- تم تصميم موقع اليكتروني لوزارة العدل ويجري العمل على تصميم موقع مشابه للمجلس القضائي لتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات والاطلاع على التشريعات التي تنظم عمل المحاكم والسوابق القضائية.
- تم تشكيل لجنة لدراسة فكرة انشاء منتدى للقضاة ووضع نظام مبدئي له.

محور تعزيز كفاءة الجهاز القضائي وتطوير الانظمة والاجراءات

- 1- مراجعة اليات العمل المتبعة في المحاكم وتطوير اساليب ادارتها , ودعم اجراءات ادارة الدعوى المدنية في محكمة بداية عمان.
- 2- تطوير نظام معلومات لجمع الاحصائيات.
- 3- استحداث مؤشرات اداء ومعايير كفاءة.
- 4- اعادة النظر في اساليب واجراءات تقديم الخدمات للمواطنين وتبسيطها .
- 5- اقتراح اي تعديلات جوهرية على التشريعات الاجرائية لازالة المعيقات امام عملية التقاضي.

الانجازات

- تم حصر وتوثيق اجراءات عمل كافة الاقسام في جميع المحاكم النظامية صلح وبداية واستئناف وتمييز.
- تم وضع خطة لتوسيع تجربة ادارة الدعوى المدنية على كافة محاكم البداية في المملكة.
- تم تطوير نظام مبدئي للمعلومات لتجميع احصائيات دقيقة عن اعداد القضايا. وتم استخدام البيانات الاحصائية لتقييم الاداء و اتخاذ قرارات للسيطرة على اي زيادة تطرأ في عدد القضايا.



- تم تصنيف كافة القضايا في المحاكم لتحديد القضايا التي تستدعي التخصص.
- توحيد نماذج مذكرات التبليغ والاحضار وسائر المذكرات المستخدمة في المحاكم مع بيان ما اذا كان المطلوب بموجب مذكرة الاحضار شاهد ام مشتكى عليه واذا كان محكوم ماهية الحكم الصادر بحقه لاعطاء مرونة للتنفيذ القضائي للتصرف مع المطلوبين.
- تم تجهيز قاعة محاكمة حديثة في محكمة الجنايات الكبرى وتركيب وتشغيل أجهزة حديثة تتيح الاستماع الى شهادات ضحايا الجرائم من الاحداث ومناقشتهم عبر توصيلات كاميرات وشاشات تلفزيونية تجنبهم الظهور في قاعة المحكمة على مرآى من المتهم والجمهور كما تم تدريب القضاة على استخدامها.
- تم تقديم اقتراحات لتعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون التنفيذ.

محور تقليل الطلب على المحاكم

- تبني وسائل بديلة لحل النزاعات المدنية والجزائية.
- نشر الوعي بفوائد اللجوء الى الوسائل البديلة في حل النزاعات.
- دراسة امكانية ايجاد آليات لاستيفاء مخالفات الصناعة والتجارة والعمل والصحة بدون اللجوء للمحاكم اسوة بمخالفات السير. ودراسة حل قضايا التأمين باسلوب الوساطة الخاصة دون اللجوء للمحاكم.
- معالجة ظاهرة الاستئنافات التلقائية بهدف تخفيض نسبتها.

الانجازات

- تم اصدار تشريع للوساطة لتسوية النزاعات المدنية وهو قيد الانتهاء من مراحله التشريعية.
- تم الانتهاء من اعداد وتدريب مجموعة من السادة القضاة على اعمال الوساطة تمهيدا للاستفادة من خبراتهم كوسطاء.
- تم البدء بسلسلة دراسات لتقييم امكانية ادخال الوساطة في القضايا الجزائية لتخفيض عدد القضايا الجزائية.
- تم اجراء محاضرة في نقابة المحامين ضمن سلسلة محاضرات للتوعية بقانون الوساطة وتشجيع المحامين لحث موكليهم على اللجوء للوساطة حال تطبيقها.
- تم اقتراح بعض التعديلات على قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية للحد من الاستئنافات التلقائية.

محورتعزيز الرقابة والتفتيش القضائي

- بناء جهاز تفتيش قادر على القيام بمهامه.
- ايجاد معايير محددة وواضحة لالية التفتيش على اعمال القضاة.
- انجاز تفتيش كامل على الجهاز القضائي وفق معايير دولية واقتراح برامج للتدريب لمعالجة القصور الذي قد يظهر بنتيجة التفتيش .
- استحداث اجراءات شفافة لاستقبال شكاوى المواطنين والتعامل معها .

الانجازات

- تم اصدار نظام جديد للتفتيش القضائي.
- تم وضع معايير للتفتيش القضائي.
- تم توفير مكاتب ملائمة لعمل المفتشين وتجهيزها وتم زيادة عدد المفتشين.
- تصميم برنامج محوسب يربط نتائج التفتيش بالتدريب لكي يتسنى لمديرية التدريب في الوزارة وبالتعاون مع المعهد القضائي تصميم الدورات التدريبية اللازمة للقضاة .
- تم انجاز التفتيش على اعمال كافة القضاة الذين مضى على تعيينهم ثلاث سنوات.
- استمرار قيام مديرية التفتيش القضائي بأعمالها في كافة محاكم المملكة والتي تشمل الجوانب القضائية والادارية.

محورتعزيز وتطوير البنية التحتية للمحاكم

- وضع مخططات هندسية لمباني المحاكم المستقبلية على اختلاف انواعها وأحجامها بما يتلاءم مع المعايير الدولية بما فيها دار للقضاء العالي ومبنى للمعهد القضائي والبدء بتأمين المخصصات لشراء اراضي وانشاء مبان لكافة المحاكم.
- اجراء دراسة تقيميه للبنى التحتية لسبعة وخمسين مبنى محكمة في مختلف مناطق المملكة.
- تلبية احتياجات التطوير الأخرى في مجال البنية التحتية (الأثاث، أجهزة الحاسب الآلي، تمديدات الشبكات وأجهزة الاتصال وخادمات الحواسيب ومعدات المكاتب).
- ايجاد معايير لتيسيرالحصول على العدالة في كافة محافظات والوية المملكة.

الانجازات

- تم وضع تصاميم موحدة لمحاكم نموذجية تغطي كافة انواع المحاكم بهدف اعتمادها في المباني المنوي تشييدها.
- تم انجاز دراسات تقيمية لواقع البنى التحتية في كافة المحاكم وتم البدء في صيانة بعض أبنية المحاكم بالاستناد اليها.
- تم الانتهاء من تجهيز مبنى قصر العدل في المفرق وبدأت الاعمال الانشائية في قصور العدل في كل من اربد والكرك والسلط.
- البدء في الاجراءات لشراء اراضي في العديد من المحافظات لغايات انشاء المحاكم عليها.

- تمت اعادة هندسة مبنى كاتب العدل في محكمة بداية عمان لتخفيف الاكتظاظ والتسهيل على كاتب العدل والمراجعين وتم تركيب أجهزة نظام اصطفاف سهلت على المراجعين بحيث اصبحت معاملتهم لا تستغرق في أوقات الذروة أكثر من ربع ساعة.
- تم اعداد مخطط مقر نموذجي للمعهد القضائي تتوفر فيه قاعات محاكمة للتدريب وجميع التقنيات التعليمية الحديثة بما فيها أجهزة التعليم عن بعد وتم تخصيص قطعة ارض له وسيصار الى البدء في البناء.
- تم تخصيص قطعة ارض لبناء دار للقضاء العالي كمقر لكل من المجلس القضائي ومحكمة التمييز ومحكمة العدل العليا وتمت المباشرة باعداد المخططات الهندسية لذلك.
- تم شراء معدات مختبرين تدريب عن بعد احدهما في المعهد القضائي والاخر لمحكمة بداية عمان لاستخدامها للندوات التدريبية الداخلية والخارجية.

محورتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة

- وضع نظام تنظيمي اداري للوزارة ووضع هيكل تنظيمي لوحداتها الادارية مع وصف وظيفي لكل منها.
- تعزيز قدرة الوزارة على وضع السياسات.
- توجيه عمليات الوزارة لخدمة الجهاز القضائي وكافة مراجعي المحاكم وبناء علاقات مع الشركاء في عملية التقاضي.
- تعزيز علاقات الوزارة مع وزارات العدل المماثلة العربية والاجنبية.

الانجازات

- تم وضع نظام تنظيم اداري للوزارة.
- تم تعديل نظام المعهد القضائي لزيادة كفاءته وفعاليته.
- تم حصر وتوثيق كافة الاجراءات المتبعة في كافة مديريات وأقسام الوزارة والمعهد.
- تم وضع هيكل تنظيمي يتضمن استحداث مديرية تخطيط استراتيجي ودراسات ومديرية تنمية موارد بشرية وتدريب ومديرية تكنولوجيا معلومات ومديرية علاقات ومديرية ابنية وصيانة.
- تم اعداد وصف وظيفي لكافة مديريات وأقسام الوزارة والمعهد القضائي.
- تم دعم وتفعيل قسم العلاقات الدولية لتعزيز علاقات الوزارة الدولية مع وزارات العدل المماثلة العربية والاجنبية والجهات الاخرى.

محورحوسبة وظائف الوزارة والمحاكم

- **تصميم وتطوير نظام معلوماتي للوزارة والمحاكم.**
- **ربط كافة محاكم المملكة بشبكة حاسوب.**
- **تدريب القضاة وأعوانهم وباقي الشركاء على استخدام النظام المعلوماتي الجديد.**

الانجازات

- تم تطوير نظم معلوماتية(برامج) للمحاكم والدوائر التالية: صلح حقوق, صلح جزاء , بداية حقوق ,بداية جزاء, استئناف حقوق، تسوية، تنفيذ , جزاء دائرة كاتب العدل, دائرة الادعاء العام , دائرة التنفيذ ومديرية التفتيش.
- تم تشغيل نظام الحوسبة الجديد في قصر العدل و تدريب كافة القضاة والاداريين في قصر العدل على استخدام النظام المعلوماتي الجديد.
- تمديد الشبكات الداخلية للحوسبة لأكثر من نصف محاكم المملكة و يجري العمل الآن على استكمال باقي المحاكم.
- تم تأمين أجهزة حاسوب اضافية للمعهد القضائي و قصر العدل القديم في عمان وتم تجهيز مختبرين حاسوب في محكمة بداية عمان لاستخدامها في تدريب الاداريين في مواقعهم.
- ربط وزارة العدل و قصر العدل و قصر العدل القديم في الشبكة .
- ربط موظفي وزارة العدل على البريد الإلكتروني.
- العمل على انجاز الموقع الالكتروني للوزراة .

محورتنمية الموارد البشرية

- وضع استراتيجية لتطوير الموارد البشرية تشمل آليات التعيين ، والترقية ، ومسار العمل، و معايير لتقييم الأداء.
- تفريغ وقت القضاة للنظر في القضايا وتقليل الاعتماد عليهم في ادارة المحاكم بنسبة 30% مع بداية 2006 من خلال تعيين مدراء للمحاكم الكبيرة وتدريب رؤساء الدواوين في باقي المحاكم .
- تثبيت نسبة حجم الجهاز الاداري الى حجم الجهاز القضائي بمنتصف 2005.
- تطبيق نظام فعال لمراقبة الأداء وضبط الجودة.
- اجراء دراسة تحليلية للثغرات التي يعاني منها المعهد القضائي و اعداد خطة لرفع قدرته المؤسسية.
- وضع خطة تدريبية شاملة من شأنها التركيز على: التخصص بين القضاة، مع خطة سنوية لتدريب الجهاز المساند للقضاء, والتدريب على الرقابة والتفتيش.

الانجازات

- تم اعداد انظمة هيكلية جديدة لكافة المحاكم.
- تم تطوير خطة لادارة المحاكم.
- تم انجاز وصف وظيفي لموظفي كافة المحاكم.
- اعيد تقييم برامج التدريب الاعدادي والمستمر في المعهد القضائي.
- تم اعداد مناهج تدريب مبدأية في بعض الموضوعات التي يحتاج القضاة للتدريب المستمر عليها لاعتمادها ضمن برنامج التعليم المستمر في المعهد القضائي.
- العمل على تصميم نظام محوسب لضبط الجودة ومراقبة الاداء وتم تجربة فكرة ضبط الجودة في محكمة بداية عمان تمهيدا لتقييمها وتعميمها على باقي المحاكم.
- تم تدريب عدد من أعوان القضاة والاداريين في موضوعات التخطيط الاستراتيجي وادارة الموارد البشرية وتخطيط المشاريع.

محورتعزيز كفاءة الخدمات التي يقدمها الجهاز القضائي

- يعاني الجهاز من مواطن ضعف في عمل كل من الجهات التالية:
- دوائر الادعاء العام.
- دائرة المحامي العام المدني.
- التبليغات (المحضرين).
- دوائر تنفيذ الاحكام.
- دائرة الكاتب العدل .
- الشرطة(التنفيذ القضائي والضابطة العدلية).

دوائر الادعاء العام

- مراجعة التشريعات التي تنظم عمل دوائر الادعاء العام وتحديثها ضمان مواكبتها للمستجدات في عالم الجريمة واساليب التحقيق الحديثة.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمدعين العاميين بموضوعات الجرائم المستحدثة واساليب التحقيق فيها (جرائم الكمبيوتر وتبييض الاموال والارهاب والفساد.
- مراجعة اليات العمل المتبعة في دوائر الادعاء العام لتحديثها وتبسيطها مع مراعاة ضمان حقوق الدفاع ورفدها بالكوادر المؤهلة والمدربة.
- تزويد دوائر الادعاء العام بالتقنيات الحديثة اللازمة للتحقيق في قضايا الاحداث(أجهزة تلفاز وفيديو) لتسجيل شهادات الاحداث وعرضها لاستخدامها كبينة في القضايا المتعلقة بهم امام المحكمة.

الانجازات

- تم تفعيل العلاقة بين التنفيذ القضائي ودوائر الادعاء العمل على نحو ضاعف من جهود دوائر التنفيذ في تأمين المطلوبين من الشهود والمشتكى عليهم وانعكس على حسن سير الاداء فيها.
- تم تزويد جميع دوائر الادعاء العام بأجهزة فاكس وحاسوب وفيديو وتلفاز .
- تم اشراك المدعين العاميين بدورات متخصصة في اساليب التحقيق بالجرائم المستحدثة واساليب التحقيق في قضايا العنف الاسري.
- تمت المشاركة في ورشات العمل التي تنظمها مبادرة الشراكة الاوروواوسطية بموضوعات تبييض الاموال والارهاب ومكافحته والتعاون الدولي في مجالات الجريمة المنظمة.
- تم اقتراح تعديلات تشريعية في قانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية لتستوعب الجرائم المستحدثة.
- تم البدء بمراجعة اليات العمل في دوائر الادعاء العام لتحديثها بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي.

وفيما يتعلق بدائرة المحامي العام المدني

- رفد دائرة المحامي العام المدني في عمان بالكوادر الادارية والقضائية المؤهلة.
- تعيين مساعدي محامي عام مدني لدى كافة محاكم البداية.
- حث الوزارات والمؤسسات الحكومية التي يمثلها المحامي العام المدني على ضرورة التعاون الفوري مع المحامي العام المدني وتزويده بجميع البينات وبالسرعة القصوى.

الانجازات

- تم زيادة عدد مساعدي المحامي العام المدني.
- تم تعيين مساعد محامي عام مدني لدى محكمة بداية اربد والزرقاء والسلط وسيتم تعيين مساعدي محامي عام مدني لدى باقي محاكم البداية.
- تخصيص محضرين للتبليغ في قضايا الخزينة وتزويد كل منهم بوسائط النقل اللازمة.
- الطلب من دولة رئيس الوزراء باصدار تعميم الى كافة الوزارات والدوائر الحكومية من اجل الاستجابة لطلبات المحامي العام المدني وتعيين ضباط ارتباط خاصين لهذه الغاية.

وفيما يتعلق بدوائر تنفيذ الاحكام

- ايجاد مكان واحد للمحافظة على المركبات التي تضبط تمهيدا لبيعها بالمزاد العلني بحيث للحد من العبث بمحتوياتها خاصة مع تعدد الامكنة التي تحفظ بها.
- ايجاد حلول لجميع الاشكالات التي تعترض اجراءات التنفيذ.
- ضمان امن الملفات عن طريق ايجاد اليات دقيقة تسجل فيها الحركات اليومية على الملفات تسهل مهمة تتبعها.

الانجازات

- مراجعة قانون التنفيذ واقتراح مشروع لتعديل بعض احكامه.
- مراجعة الاجراءات العملية في دوائر التنفيذ وتطويرها.
- تو فير قطعة ارض لاستخدامها كموقف للسيارات المحجوزة بالتعاون مع أمانة عمان تتوفر فيه وسائل السلامة.
- تجميع بعض الاقسام في مكان واحد لضمان انجاز المعاملات في نفس اليوم وبمكان واحد دون خروج الملف من الدائرة.

وفيما يتعلق بنظام التبليغات

- مراجعة اليات العمل بين اقلام المحاكم وقلم المحضرين ومسك سجلات تتضمن واقعة تسليم التبليغ لقلم المحضرين وتاريخ تسليمه وهوية المستلم بهدف احصاء عدد التبليغات الفعلي المرسل الى قلم المحضرين وفرض الرقابة لتعقب الجهة المسؤولة عن التأخر في التبليغ.
- اجتثاث الفساد في عمل المحضرين والزام كتاب المتابعة بتثبيت تاريخ تحرير المذكرات عند تنظيمها.
- زيادة الكوادر الادارية داخل قلم المحضرين للتعامل مع الزيادة في عدد التبليغات.
- تنظيم برامج تدريبية للمحضرين بموضوعات احكام التبليغات في قانون اصول المحاكمات المدنية ومهارات الاتصال.

الانجازات

- تقييم تجربة تجميع المحضرين ضمن اختصاص محاكم العاصمة في محكمة بداية عمان.
- توفير كوادر ادارية في قلم المحضرين.
- زيادة بدل التنقلات الشهرية للمحضرين وعلى نحو يتناسب مع النفقات الفعلية التي يحتاجها يوميا لغايات اجراء التباليغ.
- تزويد قلم المحضرين ببرنامج حاسوب تتوفر فيه امكانية مراقبة اداء كل محضر بحيث يكشف النظام اي تبليغ مضى على استلامه من المحضر مدة اسبوع دون اجراء.
- عقد دورات تدريب للمحضرين على كيفية اجراء التبليغ والطريقة النموذجية للشرح على صك التبليغ.
- تكليف اقلام المحضرين حفظ سجلات تتضمن معلومات محددة تسهل عمليات الاحصاء وتتبع التبليغات.
- اسناد مهمة التبليغات في بعض الاحيان لشركات خاصة لضمان تبليغها في الموعد المحدد وعلى نفقة من يطلبه.

وفيما يتعلق بدوائر الكاتب العدل

- مراجعة اليات العمل في دوائر كاتب العدل وحوسبتها وتركيب اجهزة اصطفاف في المحاكم الكبيرة.
- زيادة اعداد كتاب العدل في المحاكم الكبيرة وزيادة ساعات الدوام الرسمي للتعامل مع زيادة اعداد المراجعين ولضمان انجاز المعاملات بوقت قياسي.
- تصميم برامج تدريبية لكتاب العدل بموضوعات احكام قانون الكاتب العدل ومهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور.

الانجازات

- عقد دورات تدريبية للكتاب العدل لرفع كفائتهم الوظيفية واكسابهم مهارات في التعامل مع الجمهور.
- وضع نظام تقديم الخدمة ضمن دائرة الكاتب العدل عمان. وتجهيز لوحات الكترونية وحوسبة الاجراءات لتسهيل العمل على المواطن والموظف.
- زيادة عدد كتاب العدل بحيث لا يمكث المراجع الواحد في الدائرة اكثر من 10دقائق بدون ان تنجز معاملته.
- زيادة عدد ساعات الدوام اليومية لكتاب العدل وفتح دائرة كاتب عدل عمان أيام السبت لاستقبال المراجعين.

وفيما يتعلق بدوائر الشرطة

- تم انشاء لجنة مشتركة للتخطيط بهدف تمتين الروابط المؤسسية بين الوزارة ومديرية الامن العام ووضع الحلول التي تضمن الاستجابة الفورية لطلبات المحاكم واحترام قراراتها.

محور بناء العلاقات مع الشركاء المعنيين

- فتح قنوات اتصال بين الوزارة وكليات الحقوق في المملكة.
- تأطير وتطوير العلاقة مع نقابة المحامين

الانجازات

- قامت الوزارة باجراء دراسة لمستوى خريجي كليات الحقوق من الجامعات الاردنية, ومستوى المحامين المتدربين.
- تم تشكيل لجنة مشتركة من عمداء كليات الحقوق, ونقابة المحامين, والوزارة خلصت الى التوصية برفع ساعات الخطط الدراسية ضمن برنامج البكالوريوس لاضافة مواد بحثية وعملية تكسب الطلبة مهارات اعداد الابحاث ولوائح الدعاوى, كما اوصت بتعديل نظام التدريب للمحامين المتدربين.

محورالمراجعة المستمرة للقانون وتطبيقاته

- اجراء دراسة لوضع منهجية علمية مقبولة للتعليق على القوانين والاحكام.
- زيادة الدور الذي تلعبه الجامعات والمعاهد العلمية في مجال تطوير القوانين والانظمة.

الانجازات

- قامت الوزارة بعقد ورش عمل أكاديمية لدراسة النظرية والتطبيق في القانون تناولت تشريعات اجراءات التقاضي وقوانين التجارة والمطبوعات والنشر وحقوق الانسان نتج عنها عدة اقتراحات لتعديل بعض التشريعات.
- ستتم اعادة تنظيم ورش العمل بشكل دوري لمأسسة الحوار.